

## أركان الدولة في عصر الذكاء الاصطناعي: بين تحديات بناء القوة ومخاوف تراجع السيادة.

### Pillars of the State in the Age of Artificial Intelligence: Between Challenges of building Power and Fears of Declining.

أ.د. ابرادشة فريد\*، جامعة محمد بوضياف-المسيلة

Farid bradcha , University of M'sila

Farid.bradcha@univ-msila.dz

تاريخ النشر: 2026/07/01

تاريخ القبول: 2026/05/19

تاريخ الاستلام: 2026/04/25

#### ملخص:

منذ القدم دأب الكتاب على مناقشة مفهوم الدولة وتحليله، بحيث إنه في كل مرحلة تاريخية من مراحل تطور الحضارة الإنسانية، شهد هذا المفهوم ولا زال يشهد تحولات غير مسبوقه. وقد تجلى ذلك بوضوح في تطور العلاقات بين الدول عبر حركية ظاهرتي الحرب والسلام، التي من خلالهما تبرز دول وتختفي أخرى، تنشأ منظمات وتنهار أخرى، تتوتر علاقات وتنفرج أخرى. ورغم أن أركان الدولة هي مجرد آليات ومعايير عالمية للحكم على سيادة هذه الكيانات. فإننا نجد في التطبيقات العملية والواقع أن تلك الأركان تتعرض للتغيير، لاسيما في عصر الرقمنة، وعلى رأسها ركن الاعتراف بسيادة الدولة، هذا الركن الذي صار سوى شعار تردده القوى العظمى، لدرجة أنه منذ تأسيس منظمة الامم المتحدة عام 1945 وهذا الركن من أركان الدولة يتعرض لانتهاكات صارخة حتى يومنا هذا. بل إن الوضع قد ازداد سوءاً في عصر الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي، كيف لا وقد أرسى لظهور آليات جديدة هددت سيادة الدولة أكثر مما حفظتها. وعليه ففي إطار التوجه الجديد للعلاقات الدولية وفي ظل انتشار موجة من العولمة الجامحة وانهيار القيم، وتحت هيمنة القيم الليبرالية ونظام السلطة التعسفية والقوة المفرطة في تحقيق المصالح، هذه القيم التي لا تستند إلا على مبدأ واحد هو مبدأ داروين الغابي البقاء للأصلح.

كلمات مفتاحية: أركان الدولة، العولمة. الذكاء الاصطناعي والدولة، تراجع السيادة.

#### Abstract:

Since ancient times, writers have been discussing and analyzing the concept of "state" because at every historical stage of human civilization's development, this concept has been witnessed a great transformation. This is clearly evident in the evolution of relations between states through the phenomena of war and peace, where states emerge and others disappear, organizations rise and others collapse. Although these pillars of the state are merely mechanisms and universal standards for judging the sovereignty of these entities. In reality, we find that these pillars are changing, especially in the digital age. At the forefront of these pillars is the principle of **sovereignty** used illegally by the great powers. Since the foundation of the United Nations, this fundamental pillar witnessed more violations. Indeed, this situation has worsened in the age of artificial intelligence, which has given rise to new mechanisms that threaten state sovereignty, especially at the light of the spread of globalization and the collapse of values, and under the dominance of western liberal values and the system of excessive force to achieving interests, these values are based only on one principle, which is Darwin's law of jungle principle of survival of the fittest..

**Keywords:** Pillars of State, Globalization, Artificial Intelligence and State, Decline of sovereignty. .

## 1. مقدمة

تعتبر الدولة دون أدنى شك الكائن الأعلى قيمة ومكانة في حياة البشر، بل وفي جميع العلاقات والتفاعلات بين الدول، حيث من جهة يظهر ذلك جليا في سياسات الدول، ومن جهة أخرى ينعكس على تنظيم وإدارة حياة شعوبها ومجتمعاتها، ذلك أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال بناء تلك العلاقات بين الدول ولا إدارة التفاعلات المجتمعية المتعددة، إلا إذا وجدت هناك كيانات كبرى وعليا يصطلح على تسميتها دول. ولعل خير العلاقات الدولية الأستاذ هانس مورغانثو Hans J. Morgenthau قد تفصل في تحليل حقيقة الدولة والعلاقات التي تربطها مع غيرها من الدول، حيث كل أفكاره وردت في كتابه المتميز: "السياسات بين الدول: الصراع من أجل القوة والسلم" وهو ما يوافق الترجمة الإنجليزية "Politics Among Nations, The Struggle for Power and Peace" عام 1949، حيث شرح نظريته في السياسة الواقعية للدول التي لا تزال تتعامل بها دول العالم الى يوم الناس هذا. (Morgenthau, 1949.)

وبما أن الدولة هي كائن أسى من كل شيء، فهي بهذا المنطق تعتبر أسى من مصطلح الحكومة نفسها، التي هي في الحقيقة تسهر على تسيير أمور هذه الدولة، وعليه فمن المستحيل وجود دولة دون حكومة.

وبالعودة الى الأهمية القصوى التي تتمتع بها الدولة لاسيما بعد مؤتمر واستفاليا سنة 1648 حيث شعرت مختلف دول العالم بضرورة الاعتناء بهذا المصطلح وتقنينه، فتأسست من خلاله

منظمات دولية لتنظم العلاقات بين الدول على غرار عصبة أو رابطة الأمم ومنظمة الأمم المتحدة... الخ، وذلك حتى تعطي انطبعا لأعضائها بضرورة تدعيم مختلف العلاقات بين الدول، وكذلك حماية سياساتها من أي تدخل، ولتنفيذ تلك السياسات تأسست الأمم المتحدة باعتبارها أحد أهم الهيئات الاممية في الوقت المعاصر مجلسا عسكريا سمي بمجلس الأمن الدولي، إذ تلخصت مهمته في حماية الامن والسلم العالميين، عبر تأديب الدول المارقة التي قد تحاول انتهاك ما يفترض أنه القانون الدولي، وعلى رأس تلك الانتهاكات مبدأ التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاعضاء في المنظمة. لكن لا تزال الممارسة الواقعية تبين بأنّ هذا المجلس ما هو إلا أداة لحماية مصالح الاقوياء وحلفائهم، وكل هذا عكس ما تتضمنه وتدعو إليه المواثيق المؤسسة لمنظمة الأمم المتحدة.

ومن دون الاستفاضة في هذا الجانب حيث يتفق فقهاء القانون والسياسة على أنها مجموعة من الأفراد يُمارسون نشاطهم على إقليم جغرافي محدد ويخضعون لنظام سياسي معين مُتفق عليه فيما بينهم حيث يتولى شؤون الدولة، كما أنّ الدولة تشرف على أنشطة سياسية واقتصادية واجتماعية... الخ يكون الهدف منها تحقيق التقدم والازدهار وتحسين مستوى حياة الأفراد فيها، وعموما ينقسم عالم اليوم إلى مجموعة كبيرة من الدول، منها البسيطة ومنها المركبة وإن اختلفت أشكالها وأنظمتها السياسية.

وفي مقابل ما تطرقنا له أنفا فإنه لا بد علينا من الإشارة الى ضرورة التطرق الى مجموعة الأركان والمقومات التي بدونها فلا أساس ولا وجود لشيء اسمه دولة. تلك الاركان التي تواجه في عالم اليوم مجموعة من التحديات الكبيرة والدقيقة والتي لم تكن معروفة من قبل، خاصة مع بروز مصطلحات كالقوة والتهديد والردع والذكاء الاصطناعي، الرقمنة وحقوق الانسان والديمقراطية... الخ، حيث تعرضت جميع أركان الدولة التقليدية الى مساس جوهرها الذي عرفته في الماضي.

وفيما يلي سندعرض تلك الأركان والمقومات وبالتفصيل وبالشرح وبالأمثلة، وبعدها سنتطرق الى ركن السيادة الذي يعتبر أكبر وأهم الاركان التي تعرضت للتغير، بداية بكيفية تراجعها لاسيما في اطار الموجة الجديدة من العولمة والذكاء الاصطناعي والتحولت الرقمية، والتي أضحت موجة تهدد ليس فقط ركن السيادة وإنما جميع الاركان المكونة للدولة من جهة، ومن جهة أخرى دفعت هاته الموجة الى تغيير نظرة الفقهاء في تعريفاتهم .

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى التطرق الى نظرية أركان الدولة، كفحص ما هو واقعها لاسيما في عصر الذكاء الاصطناعي، فركن السيادة الذي تعرض الى الكثير من التغيير، خاصة في ظل بروز فواعل دولية ومحلية جديدة، أين استطاعت تلك الفواعل ( فواعل غير رسمية، مجتمع مدني عالمي، جماعات ضغط لوبيات Lobbies، شركات متعددة الجنسيات Multinational Companies،...الخ) بما تملكه من نفوذ وتأثير أن تؤثر في أكبر مبدأ من مبادئ بناء وقوة الدول وهو مبدأ السيادة، هذا المبدأ صار مادة كالمطاط حيث يتم تشكيكه والتلاعب به وفق ما يتم هندسته من طرف تلك الفواعل المسيطرة .

### الاشكالية

كيف ساهم الذكاء الاصطناعي والتطور الرقمي في التأثير في متانة وقوة أركان الدولة، وبخاصة ركن السيادة الذي تعرض للكثير من التراجع في عالم لا بقاء فيه إلا للأقوياء؟ ولتحليل هذا الموضوع سنتبع منهجية بحثية قائمة من الانتقال من المفاهيم الى الواقع ووصولاً الى التحديات لتختتمها بتقديم الحلول. وفيما يلي نتطرق الى الاركان التي تتأسس عليها الدولة، والتي يحصرها علماء السياسة وفقهاء القانون الدولي في اربعة أركان على الترتيب الموالي إقليم، شعب، سلطة، سيادة. وعليه فمسألة بناء العلاقات الدولية مع الدول الاخرى يتطلب متغير الاعتراف من طرف الاخرين وهو ما يؤسس لفكرة السيادة، وعليه لا تقوم سيادة الدول إلا اذا اعترف بها الاخرون.

كما أنّ هناك ارتباطا وثيقا بين أركان الدولة الرئيسية (الشعب، الإقليم، السلطة، السيادة) وأنّ هناك علاقة عضوية تكاملية لا تقبل التقسيم، حيث يشكل الشعب العنصر البشري، والإقليم الرقعة الجغرافية، والسلطة التنظيم السياسي، ولا تقوم الدولة إلا بوجودها مجتمعة؛ ومسألة غياب ركن من هاته الاركان يعني اليا زوال كيان الدولة. وبالتالي فالعلاقة بين الاركان هي علاقة وظيفية، ولتبسيط المسألة نقول أن الإقليم هو الجسم، والشعب هو الروح، والسلطة هي العقل المدبر، والتفاعل بينهم ينتج عنه كيان قانوني وسياسي تاج رأسه السيادة. وفيما يلي نتعرض لهاته الاركان بالتفصيل.

### 2. الإقليم (الأرض)

يعرف المعجم الوسيط العربي، الإقليم بأنه عبارة عن جزء من الأرض تجتمع فيه صفات طبيعية أو اجتماعية تجعله وحدة خاصة. (صلاح الدين الهواري، دت، ص 46) وهو نفس التعريف الذي جاء في قاموس لاروس الفرنسي (Larousse, 2001, p 420). لكن هذين التعريفين غير كافيين لكون الاقليم بهذه الصفة ناقص، حيث ينقصه المكون البشري الذي يمنحه الحياة والحركة.

يؤكد مفكر الحضارة الجزائري مالك بن نبي في كتابه: "شروط النهضة" أن الوقت والأرض أو التراب والإنسان والماء هذه كلها من الشروط الأساسية والحتمية لقيام أو سقوط أي حضارة، فالأرض حسب المفكر الجزائري بن نبي شرط أساسي حيث لا تبني الدولة إلاّ بها ولأجلها. (Benlahcene, 2011, p 105, 105)، ولا نعتقد أن هناك دولة من دول العالم يمكن أن تتأسس على فضاء غير الأرض أو الإقليم. فالأرض التي خلقها الله ليعيش عليها الانسان، هي في الحقيقة تكفي لأضعاف ما هو موجود من البشر، والملاحظة البسيطة على خارطة توزيع الشعوب في جميع أنحاء العالم تبين دون أدنى شك بأنّ الناس يتجمعون في قطع أرضية صغيرة، بينما تبقى الغالبية من الأراضي غير أهلة بالسكان، فمثلا روسيا، كندا، الوم أ، الجزائر، ليبيا، السعودية، مصر... الخ، كلها دول معظم أراضيها غير أهلة بالسكان وغير مستغلة استغلالا كاملا. مما يبين بأنّ الأرض شاسعة وواسعة ومن الصعوبة بمكان أن تعمّر الأرض بالبشر في كل شبر من ترابها.

أما علماء الجغرافيا السياسية فيعرفون الإقليم على أنه عبارة عن رقعة جغرافية أو مساحة ترابية يعيش عليها سكان الدولة والتي تمثل لهم إقامة دائمة، ولهذا فلا تتصور أن تقوم للبندو الرحل دولة كما لم تقم فيما سبق، لأنهم ليسوا مرتبطين بإقليم أو أرض، فأرضهم كل مساحة وفرت لهم الكأ والعشب والشرب لحيواناتهم، فحياتهم بسيطة بساطة طموحاتهم وآمالهم، ولهذا فلا تقوم للبندو دولة ولا ملك. (أبو عيانة، 2004، ص 159)، وكما يقول ابن خلدون أنّ أهل البندو لا يطمعون في الملك، لكنهم يبقون عوناً ومدداً لأصحاب المدينة أو السلطان، خاصة وأنّ مهمتهم الرئيسية تتلخص في إنتاج الزراعة والفلاحة وتربية الحيوانات التي تحتم عليهم البقاء في هذه الخدمة، ولذلك تجدهم لا يتطلعون لا إلى الملك ولا لأي مكاسب ومصالح سياسية، إلاّ إذا امتد إليهم العمران وغمرتهم النعم وانغمسوا في الملذات والطيبات التي تحتم عليهم طلب المزيد. (ابن خلدون، 2004، ص 135، 140، 184، 191).

وما يزيد من أهمية الإقليم أنّ بعض الكتاب قد وصف الأرض أو المكان الذي تبني عليه الدولة أو الحضارة بالمركز الحيوي للتحكم في مختلف التفاعلات، وقد قدموا مجموعة من البراهين لاسيما فيما يتعلق بالحروب التي عاشتها مختلف دول العالم، لأنّ غالبيتها قد نشأت على خلفية قضايا تحديد وضبط الحدود والتوسع على حساب الآخرين. (أبو عيانة، 2004، ص 160)، في هذا الصدد فقد برز في قلب عالم السياسة موضوع جديد وهو موضوع الجغرافيا السياسية الذي أسسه أستاذ الجغرافيا بجامعة لايبزغ (Universität Leipzig) البروفيسور فريدريك راتزل الذي عاش بين 1844. 1904 حيث اعتبر أنّ إقليم الدولة هو الشرط الطبيعي لبناء الدولة، وتحدث عن ضرورة توسيع حدود الدولة لمجالها الجغرافي حتى تكون قوية ولهذا فقد كان هذا المفكر ممن يدعون

إلى فكر المجال الحيوي التي كانت سببا في اندلاع الحربين العالميتين الأولى والثانية. (أبو عيانة، 2004، ص 16، 17).

إن هذه الفكرة السالفة الذكر التي أسس لها راتزل ليست حكما مطلقا، لأنها عبارة عن نظرية قد تصدق على منطقة دون الأخرى، ولعل راتزل وغيره من المفكرين الألمان من أمثال (نيتشه، فيخته) عندما كتبوا كتاباتهم كانوا يقصدون السكان الذين يتحدثون الألمانية وينتمون إلى الجنس الآري، وقد كانوا منتشرين في معظم دول أوروبا خاصة الدول المجاورة والتمتاسة حدوديا معها، كفرنسا والنمسا وإيطاليا، وتشيكوسلوفاكيا وسويسرا وهولندا وبلجيكا... الخ. لأنه كما هو معلوم فإن هذه الدول كلها تتضمن القومية الألمانية التي لا تتنازل عن لغتها ولا عن عاداتها وتقاليدها.

بينما قدم العالم السويدي رودولف كيلين R. Kiellen 1864. 1922 والذي يرجع له الفضل في استخدام مصطلح الجيوبوليتيك Geopolitics حيث يؤكد على أن الدولة عبارة عن كائن عضوي يمثل الإقليم جسده، بينما تمثل العاصمة القلب والرئتين، والأنهار تمثل العروق والشرابين.. الخ. ولهذا فلا بد من أن يتم تسخير الجغرافيا لخدمة الدولة، من خلال صنع حدود خارجية ممتازة، بالإضافة إلى إيجاد وحدة داخلية متناسقة ومنسجمة. (أبو عيانة، 2004، ص 160)، ولقد أحسن الاستاذ Kiellen كيلين في وصفه للإقليم الذي ترتب عليه الدولة من حيث أنه كائن عضوي ولا يمكن للإنسان أن يعيش دون وجود جسد حتى ولو كانت الروح فيه، وهذا ربما ما نجده في واقع الإنسان المريض الذي هو طريح الفراش، فتجد انه بعد مدة زمنية يثقل كاهل العائلة مما يدفعه إلى تمني الموت بدل الازهاق الذي يسببه لعائلته، أما اليوم فلم يعد الإقليم يمثل المشاكل الحدودية، وحسب بل امتد ليشمل المسطحات المائية خاصة العذبة منها كالأنهار والوديان والمنايع، وكذلك المجال الجوي والبحري حيث صارت كلها عبارة عن أقاليم تابعة للدولة، ولا يجوز بأي حال من الأحوال انتهاك أي منها. لدرجة انه في سبيلها قامت حروب وتوترت علاقات وبنيت أخرى لم تكن لتحدث أساسا لولا مشاكل الاقليم والأرض، ولذلك نلاحظ الدول اليوم تستعمل في علاقاتها الدولية عبارة اختراق المجال الجوي للدولة، وعليه فلا يمكن لأي كان أن يستثنى المجال الجوي أو المائي من مصطلح الإقليم، بل لكل مجال من المجالات البرية والبحرية والجوية أهميته القصوى التي لا تضاهيها أهمية.

### 3. الشعب (السكان)

على الرغم من استعمال المختصين لمصطلحي الشعب والسكان كمترادفين، لكن الحقيقة أنه من حيث الاستعمال التقني والدقيق للمصطلحين يتضح بأن هناك فرقا بين المصطلحين، لأنّ الشعب يعني المواطنين الاصليين الذين يتمتعون بجميع الحقوق لاسيما السياسية والمدنية؛

كالانتخاب والترشح، عكس مصطلح السكان الذي يتضمن جميع القاطنة، بما فيهم الأجانب الذين لا يحق لهم الانتخاب والترشح، وفي الحقيقة هذا المصطلح ليس بحديث وهو مرتبط بمصطلح آخر وهو المواطنة، ففي العصر الإغريقي تحدث عنه الفلاسفة اليونان كأفلاطون وأرسطو الذين اعتبروا المواطن هو كل أثيني مولود لأب وأم أثينيين (مدينة أثينا في اليونان)، مع شرط آخر وهو أن يكون من جنس ذكر، مما يعني أن المرأة لم تكن تعتبر مواطنة. فهي بهذا المعنى من السكان فحالتها حال العبيد والأجانب... الخ.

وإننا في هذا العنصر من الدراسة سننطلق من التساؤل الذي مفاده: هل من الممكن في عالم اليوم أو الماضي أو حتى المستقبل من أن نتصور قيام دولة أو حتى كيان من دون شعب أو سكان؟ والاجابة الأكيدة هنا: لا. ولذلك فالسكان (الشعب) شرط لازم وضروري لبناء الدولة، فالسكان هم الذين يعملون على خلق الثروة في الدولة وهم الذين يدفعون الضرائب وبالتالي فلا قائمة للدولة إلا بهم. وكما قال رئيس الولايات المتحدة أبراهام لينكولن، في خطاب جيتيسبيرغ، بتاريخ 19 نوفمبر 1863. وهو أحد أشهر الخطابات في تاريخ العالم، حيث جاء ما يلي: " وأن حكومة الشعب، من الشعب، وللشعب، لن تزول من على وجه الأرض"

( <https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC7307473/> )

لقد أصبحنا في عالم اليوم نتابع مسألة الهجرة أو النزوح الذي يمارسه المواطن الأوروبي من الأرياف والبلديات إلى المدن والولايات الكبرى، بحيث بقيت فارغة أو شبه خاوية على عروشها، فاضطر رجال المال والسياسة والحكم إلى اللجوء إلى فكرة استيراد السكان من دول الجنوب المتخلف حتى يتم خلق مناطق جديدة بهدف خلق الثروة وجلب المزيد من السكان نحو تلك المدن والبلديات التي لم تعد عامرة بالسكان كما كانت سابقا، وهذا موجود بكثرة خاصة في ألمانيا، وبالتالي يستقبلون اللاجئين من سوريا والعراق وأفغانستان، ولكن هناك ملاحظة لابد من ذكرها وهي أنهم ينتقون العائلات وذوي الشهادات أصحاب المهن والحرف، ولذلك فمن الصعب الحكم على فشل هذه التجربة فهم يخططون لأناس يجلبون الثروة لهم وبهم أصلا، وانطلاقا من هذا التعريف العام لمصطلح الدولة، يطرح الفقيه الفرنسي الشهير أندريه هوريو جدلية الأسبقية الوجودية بين الدولة والأمة، وأيهما أسبق من الآخر في الوجود، باعتبار أن هناك نماذج في العالم عرفت وجود الأمة قبل الدولة كألمانيا، وإيطاليا وحتى بالنسبة للأمة الإسلامية فقد وجدت قبل وجود الدولة، ولولاها لما كانت الدولة قوية في الأساس، وهو نفس الحال الذي حدث مع أمم أخرى كاليابان والصين. (بركات، 2008، ص 157، 158)، وللتفرقة بين هذين المصطلحين الدولة والأمة فقد ورد في قاموس الوسيط تعريف الدولة، أما الأمة فهي من الأم، أي الأصل والمنبت وهم جماعة من الناس غالبيتهم من جنس

وأصل واحد، وتجمعهم صفات وقواسم مشتركة كالدين واللغة والعادات والتقاليد، (الهوري صلاح الدين، دت، ص 58، 95).

وبالتالي فالأمة أوسع وأشمل من مصطلح الدولة، فالأمة لا يحويها قطر ولا مكان محدد، عكس الدولة التي تعتبر محددة المكان، وعلى سبيل المثال نقول الأمة الإسلامية والمقصود هنا كل المسلمين عبر دول العالم، أما الدولة فهي أساسا مجسدة ماديا من خلال الحكومة التي تباشر أعمالها في فضاء محدد، أما قاموس لاروس الفرنسي، (Larousse, 2001, p 158) فقد عرف الدولة بأنها أمة منظمة وتسير بحكومة، وبالتالي فالمشرع الفرنسي اعتبر الدولة والأمة متكاملان. بينما مصطلح الأمة فهو عبارة عن تجمع بشري يقطنون في نفس الإقليم وتربط بينهم روابط التاريخ والثقافة والعادات والتقاليد واللغة والهوية السياسية. (Larousse, 2001, p 282) مما يبين مدى قوة مصطلح الأمة في مقابل مصطلح الدولة، لدرجة أنه مثلا يوجد مواطنون في الهند موالون لباكستان رغم أنهم ينتمون ويمتلكون الجنسية الهندية، وذلك ببساطة لأنهم ينتمون إلى الأمة الإسلامية العريقة في باكستان، حيث تاريخيا كانوا ضمن الاتحاد الباكستاني وبعد التقسيم البريطاني للمنطقة بقيت فئات مسلمة كثيرة في الهند مع أنهم روحيا ينتمون إلى باكستان. وعليه لا تزال القضية معقدة إلى اليوم في إقليم كاشمير المسلم.

قد تبدو الأمم والدول متشابهة لكنها ليست كذلك، فالدول تحكم شعوبها ضمن منطقة تحدها حدود (ترابية، بحرية، جوية)، وهي بذلك تفرض عليهم مجموعة من القوانين، وضرائب، كما لها عملة وراية، وخدمات بريدية، شرطة وجيوش (عادة). كما أنه بإمكان الدول أن تشن الحرب، وتتفاوض في المعاهدات، وتضع الناس في السجن، وتنظم حياتهم بألف طريقة وطريقة، وعليه فهي دائما تنادي بحق السيادة ضمن أراضيها، بالإضافة إلى أنها تدافع عن حقوق مواطنيها في الخارج من خلال التمثيل الدبلوماسي للقنصليات والسفارات، وفي المقابل، تتألف الأمم من مجموعات من الناس تدعي امتلاك روابط مشتركة كاللغة، والثقافة، والهوية التاريخية، وفي مقدمتها الدين خاصة في بعض المجتمعات المتجانسة، وتدعي مجموعات أخرى أنها أمم تشتمل على دولة خاصة بها، كما يقول الفرنسيون، والهولنديون، والمصريون، واليابانيون، بينما يطالب آخرون بدولة لكنهم لا يحظون بها كسكان التبت، والشيشان، والفلسطينيين.

ولا يسعى آخرون إلى إقامة دولة بل يطالبون بشيء من الاستقلال الذاتي يتمتعون به. مثلا منطقة كارين (ويقدر عددهم بـ 5 ملايين شخص أي 7% من تعداد سكان ميانمار) أنها أمة عالقة ضمن دولة بورما. ميانمار. وتقول قبائل السيوا إنها أمة ضمن حدود الولايات المتحدة، وتحظى هذه الأمم كلها بأرضها، وحقوقها، وقوانينها، وثقافتها لكنها لا تحظى بفرصة إقامة دولة يفوق حجم

بعض الأمم المتخيلة حجم الدول، وتتعدى حدودها حدود الدول فتحتضن الأمة العربية أكثر من اثنتي وعشرين دولة، فيما تنتشر الأمة الكردية على أربع دول. ( غريفيتش، مرجع سبق ذكره، ص 215، 216)، وقد ورد هذا في معجم عصر العولمة الذي تطرق الى مصطلح الأمة على أنها رابطة بين الأفراد يشتركون في الماضي والتراث المشترك ويتحدثون لغة واحدة، وقد يدينون بدين واحد، وقد تتكون الدولة من أكثر من أمة، كما قد تنتشر الأمة على أكثر من دولة. (عبد الكافي، د س ن، ص 65، 66)، ولذلك في الكثير من المرات عند تحليلنا لمصطلح سيادة الدولة، فقد نجد هذه السيادة تمتد الى أقاليم أخرى بعيدة عن الدولة صاحبة المطالبة باحترام سيادتها، ولهذا فإنّ الشرط الأساسي في نجاح هذا المسعى هو إعطاء المؤسسات المركزية للدولة السلطة القانونية لوضع مختلف التشريعات والتدابير موضع التنفيذ. (العقابي، 1996، ص 227)، ولذلك يُعتقد أن عالم اليوم قد صار أكثر تعقيد من ذي قبل، لاسيما في ظل بروز أقطاب جديدة لم تكن بالأمس يسمع لها خبر، فالصين مثلاً أصبحت تهدد القوى العالمية الكبرى في عقر دارها من خلال المنافسة الاقتصادية الشرسة، في المقابل استطاع عالم اليوم بما يتمتع به من آليات ضبطية ومحددات قانونية أن يضبط معظم العلاقات بين الفواعل الدولية ويوزع توزيعاً مدروساً مختلف المصالح بين الأقطاب العالمية. لدرجة أن وصل الأمر إلى حد التحدث صراحة عن فكرة المواطن العالمي في مجتمعات ما بعد الحداثة، التي حلت معضلة غياب الأهداف والغايات عن طريق تقبل فكرة التبعية باعتبارها أمراً حتمياً طبيعياً وتعبيراً عن التعددية والنسبية والانفتاح وقبول التغيير الكامل. (عبد الكافي، دت، ص 362)، ورغم أن هذه المفاهيم معروفة وليست جديدة، إلا أن الخلط يحدث في كثير من الممارسات، ويظن البعض أن الحكومة هي الدولة والعكس صحيح. وإذا كانت الدولة خطأ أحمر فمَنْصب الرئيس يتمتع بذلك أيضاً كان اسمه، ليس تقديساً أو تبجيلاً، ولكن لأن المهام الملقاة على عاتقه تستوجب ذلك بمقتضى الدساتير والقوانين المعمول بها في مختلف الدول. لا. (كرم جبر، الفرق بين الدولة والحكومة، موقع العربية الالكترونية)

لقد أخطأ الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مؤخراً أوراق الموثوقية الدولية وبالتحديد في المنظمات الأممية، حيث دعا الى تأسيس مجلس السلام العالمي، والذي يرى الخبراء بأنه مقدمة لتقويض سلطة الهيئة الاممية وجميع مؤسساتها، وهو مقدمة لنظام عالمي جديد، على غرار الانظمة العالمية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية وبعد سقوط جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفياتي هذا الجدار الذي دعا الرئيس الامريكي الاسبق رولاند ريغان عام 1986 في برلين الغربية السيد ميخائيل غورباتشوف الى هدم الجدار، فانهار الجدار ودخل العالم الى نظام عالمي جديد صارت فيه الجدران بين الدول أكثر مما يمكن تخيله، وانتقل الصراع من شرق غرب الى شمال جنوب

من جهة وإلى غرب وإسلام. كما هندس له مستشار الامن القومي الامريكي زبيغنيو بريزنسكي. والامين العام للحلف الاطلسي ويلي كلايس في بداية التسعينيات من القرن الماضي العشرين للذين استطاعا أن ينشرا فكرة الانتقال من محاربة العدو الاحمر ( السوفيات ) الى العدو الاخضر (الاسلام).

#### 4. السلطة السياسية ( الحكومة )

عادة ما يقال في الشؤون السياسية عبارات أعضاء الحكومة الجزائرية، أعضاء الحكومة الهولندية، أعضاء الحكومة الصينية...الخ، ولا يقال البتة أعضاء الدولة، لأنّ العضو شيء ملموس وظاهر للعيان وهو الذي يمارس السلطة السيادية على إقليم الدولة. ومنه فالسلطة السياسية تمثلها الحكومة، أما القاموس الفرنسي Larousse فقد عرّف الحكومة *Gouvernement* على أنّها مجموع من يقومون بقيادة وحكم الدولة، فهم عبارة عن مجموعة من الأشخاص العضوين ( مجسدين أي غير معنويين ) وهم الذين يمارسون السلطة السياسية والعامة باسم الدولة ولصالحها. ( LAROUSSE Dictionnaire de Français, 2001, p 195 ), بينما يرجع أصل مصطلح حكومة في الفكر الغربي إلى العصر اليوناني، وهي مقتبسة من الفعل الاغريقي *kubernân*، بحيث استعملت لأول مرة من طرف الفيلسوف اليوناني أفلاطون حتى يوضح معنى حكم الأفراد أو تسيير البشر، والذي يرادفه في وقتنا الحالي مصطلح تسيير الموارد البشرية، أي الاهتمام بالموارد البشري وضرورة ترقيته للوصول الى التنمية والتقدم.

أما في فرنسا فإنّ كلمة حكم " *gouvernance* " اتيولوجيا ( مفاهيميا)، فترجع الى نفس المصدر مع مفردة الحكومة *gouvernement*، وهي مشتقة من الفعل اللاتيني *gubernare*، الذي اشتق من الفعل اليوناني *kubernân* كما أشرنا أنفاً، والذي يعني قيادة أو توجيه السفينة (البأخرة) " *diriger le navire* "، ثم تعمم هذا المصطلح ليشمل مجالات الاقتصاد وعالم إدارة المؤسسات بصفة عامة وبالأخص طريقة تسييرها. ( BASLÉ, 2000, p17 ), كما لا يقتصر هذا التوجيه والقيادة على مؤسسة أو مجموعة مؤسسات من مؤسسات الدولة فقد تكون دولة أو مجموعة دول، جهة، جماعة إقليمية، مؤسسات عمومية أو خاصة، أو حتى أسرة، وفي هذا إشارة إلى أنّ المصطلح واسع وقد يتضمن العديد من المجالات لتحديده. ( belmihoub, 2005, p18 ). وإلى وقتنا الحالي معظم المراجع الفرنسية بما فيها القواميس تتحدث على أنّ الحكم يعني التوجيه الجيد للبأخرة، بواسطة الآلة أو الموجه الذي يوضع خلف كل سفينة أو بأخرة، أو طائرة أو منطاد ويسمى *Gouvernail* وذلك لتوجيهها الوجهة الصحيحة وعدم الخروج عن خط السير الحقيقي، وتسمى هذه الآلة باسم هو أقرب إلى مصطلح الحكومة بالفرنسية *Gouvernail* ( *c'est une* ) *Gouvernail*:

appareil a l'arrière d'un navire , d'un avion, d'un ballon et qui sert a le gouverner, a le diriger» (Larousse, 2001, p 195)، وفي السياسة ينسحب المصطلح الى معنى حكم بلد ما، وممارسة السلطة السياسية فيه...الخ.

إذن فمن خلال التعريف السابق يمكن تشبيه العلاقة بين السفينة والآلة الموجهة فيها بالدولة والحكومة، فالدولة هي كل السفينة وما تحتويه من محركات وأشرعة وغرف وقمرة للقيادة، وكذلك الآلة الموجهة لمسار هذه السفينة، فهذه الآلة رغم أنها لا تقارن بحجم السفينة الكبير إلا أنها الموجه لها، وهذا هو دور الطاقم الحكومي الذي رغم انحصار عدده إلا أنه مسؤول عن الملايين من البشر الذين يعيشون على إقليم الدولة، والحكومة مسؤولة عن أمنهم وسلامتهم وصحتهم...الخ، كما يعتبر ربان السفينة وطاقمه العامل عليها مسؤولين على سلامة وأمن الركاب، ولعل قائد الطائرة هو الذي يتحمل المسؤولية الكبيرة على هذه المهمة. وللتبسيط أكثر يمكننا أن نشبه وضع الدولة والحكومة كبنية وكنسق كبير على بيئة ونسق الباخرة، فريئس الدولة يمثل الربان أو قائد السفينة، بينما العاملين على المحركات والآلة الموجهة والأشرعة وقياس مستوى الأمواج فهؤلاء هم طاقم الحكومة، وكلهم في نهاية المطاف تتضافر جهودهم من اجل الوصول بهذه السفينة إلى بر الأمان، وعليه فلكل واحد منهم مهمة ووظيفة يؤديها ولا يجب بأي حال من الاحوال الخروج عن تنفيذها، لأن أي تقاعس أو غفلة عن أداء المهمة الموكلة لكل واحد، ستؤدي اليها الى خلل في العملية بأكملها.

فالحكومة على هذا المنوال هي عبارة عن سلطة تمارس السيادة في الدولة باستعمال أدوات الضبط داخليا وخارجيا، أما كبنية فهي عبارة عن مجموعة من الأجهزة والمؤسسات للحكم في الدولة من خلال التشريع والتنفيذ والقضاء، طبعاً هذا بالمنظور الواسع والاشمل، أما إذا استعملنا التضييق فهي تعني فقط السلطة التنفيذية بمختلف مؤسساتها المركزية واللامركزية، ومنه تعتبر الحكومة كممارسة أو كوظيفة طريقة صنع واتخاذ القرار في الدولة، بمعنى داخل تلك المؤسسات السالفة الذكر، مع ضرورة تحديد طرق المرور على صناعة القرار، وبالأخص طريقة وكيفية إدارة مختلف العلاقات والتفاعلات بين أجهزة ومؤسسات الدولة. وهنا تظهر كيف أنّ الحكومة هي من يمثل السلطة السياسية في الدولة وتديرها.

## 5. السيادة

لقد جاء في الموسوعة السياسية العربية بأنّ مصطلح السيادة يشير الى أنّها السلطة الأعلى التي لا تتفوق عليها أي سلطة أخرى مهما كانت. (الكياي، الموسوعة السياسية، ص 356)، ولهذا فإنّ عكس هذا التعريف سيعني اليّا أنّ الدولة ناقصة السيادة أو أنّها واقعة مباشرة تحت نير الاستعمار وبحكم أنّ سيادتها التي كانت تميّزها قد زالت عنها أو على الأقل قد انتهكت، هنا نكون امام

السيادة الناقصة، ولعل الأمثلة على ذلك كثيرة فالحماية التي فرضتها كل من فرنسا وبريطانيا على كثير من الدول العربية في القرن 19 وحتى منتصف القرن العشرين قد انتقصت من سيادتها إلى حد كبير عكس ما كان يحدث من الاستعمار الذي كان مسلطا على الجزائر وفيتنام من طرف فرنسا، لأنه داخل في خانة إلغاء فكرة السيادة تماما أو نقلها لصالح طرف جديد، ولهذا ما زالت أدبيات السياسة العالمية الى اليوم تعتمد على مصطلح السيادة الناقصة أو الجزئية ، وعليه، فالدولة الكاملة السيادة هي تلك التي تتحكم في أمنها واقتصادها وسياساتها وقراراتها ولا تسمح بقيام سلطة غير سلطتها النابعة من إرادة شعبيها، فالدولة هي التي لا تسمح لأي كان بامتلاك أدوات الضبط والتحكم الاجتماعي ما عداها، كما أنها لا تكون مسؤولة أمام أي جهة مهما كانت قوتها او علاقتها معها، وبما أنَّ مصطلح السيادة فرنسي. بحكم جنسية الفيلسوف الذي هندس له وهو العلامة جون بودان. فقد قدم قاموس لاروس الفرنسي، تعريفا للمصطلح بأنه السلطة العليا *Autorité Suprême* وهي طريقة ممارسة السلطة في دولة ما دون خضوع لأي كان، ولهذا يقال السيادة الوطنية. (Larousse, 2001, p 402.) والتي من المستحيل أن تكون مجزأة.

كما أشرنا سابقا في ذلك الوقت اعتبر الفيلسوف جون بودان الأب الروحي لفكرة السيادة، اذ اعتبرها من المصطلحات السياسية المقدسة للتعبير عن قوة الدولة وعن ضرورة تحمل مسؤولياتها الداخلية والخارجية اتجاه مجتمعاتها، وقد جعلت هذا العمل المقدس يبنى على أسس الشرعية والمشروعية بينها وبين مواطنيها، وهي بهذا تعني قدرة السيطرة من طرف جهاز الدولة على مختلف الأصعدة اتجاه المجتمع والأقاليم، ومن دون خضوع أو تدخل لأي طرف غير موجود على العقد في شؤونها الداخلية أو علاقاتها الخارجية. (عبد الكافي، 1982، ص 278، 279.)، عموما لمصطلح السيادة مظهران داخلي وخارجي، حيث يتجسد المظهر الداخلي من خلال سمو وقوة وإرادة الدولة على كل من هو داخل في مجالاتها البرية والبحرية والجوية ( من بشر وثروات وإمكانات وشركات و...الخ )، أما المظهر الخارجي فيتمثل في مدى استقلاليتها عن الدول الأخرى في سياساتها وقراراتها وعدم الخضوع تحت أي ظرف لأي ضغط من إحداها. (نظام بركات، 2008، ص 162.)

وفي هذا الصدد فقد عبر الفلاسفة الألمان وبكل استماتة عن مدى عظمة وقداسية مصطلح الدولة، وبالتأكيد أنهم كانوا يقصدون السيادة الألمانية التي كانت عندهم خطأ أحمر لا يمكن تجاوزه. فهذا فريدريك هيجل الذي اعتبر الدولة العالم الذي صنعتها الروح لنفسها فأصبحت الدولة عندهم الشيء المطلق والمقدس الذي يسع ويتسع لكل شيء، وبالتالي لا بد لكل ما فيها أن يكن خاضعا لها وخداما لسيادتها، فالدولة حسبه هي كائن علوي سموي يسمو فوق جميع الكائنات. وهو نفس ما ذهب إليه فيخته في كتابه بيان للأمة الألمانية وكذلك كتابه نظرية الدولة، حين اعتبر

أن الإنسان لا يمكنه أن يحقق كل ما يجاهد في سبيله، إلا في كنف الدولة الشاملة الأمرة الكاملة السيادة. ( ماكيفر، 1984، ص 437. 440. ، وكاستنتاج لهذا العنصر من الدراسة فإن تحقيق السيادة إنما يتأتى من مدى قدرة السلطات كافة على حماية الأرض وسلامة الحدود وتأمين مستلزمات الحياة الحرة الكريمة لأبناء الشعب، فالمواطن هو الأجدر بأن تكون دولته أكثر تأثيراً ووجوداً وأن تصان حريته وتحفظ كرامته عبر تحقيق العدالة الاجتماعية وتطبيق القوانين والأنظمة والمساواة المجتمعية والطبقية وتعزيز دور السلطات الثلاث بما يحفظ سلامة البلاد وتنفيذ دعائم الدستور وفق الرؤية التي تحقق رفاهية المجتمع وازدهاره. ( اياد العناز، الدولة الحديثة ... أركانها وأسس نشأتها وثوابت أهدافها،: مركز الروابط للأبحاث والدراسات الاستراتيجية)

## 6. الزمن أو الوقت وتحديات بناء القوة في عصر الذكاء الاصطناعي

لعلنا في هذا المقال سندعم موضوع أركان الدولة بعنصر جديد، هو تحديداً من مقومات قيام واستمرار الدولة، حيث لا يكفي التحدث أو التركيز على عامل القيام بل حتى الاستمرار، لأنه ما من غاية يتم بلوغها أو يبتغى الوصول إليها، لا تعتبر شيئاً إذا لم تحافظ على استمراريتها ووجودها، وفي هذا قال العلامة ابن خلدون في مقدمته الشهيرة: ليس الغاية أن تبلغ القمة ولكن الغاية كيف تحافظ عليها، ولذلك فقد تحدث في نظرية الدولة عن العصبية وعن أطوار وأعمار الدول، وقد قدم تفسيرات منطقية لعوامل مهمة في بقاء واستمرارية الدولة، وفي مقدمتها عامل الزمن الذي يعتبر عاملاً حاسماً في بناء القوة وفي المحافظة عليها وفي انهيارها للأسف إذا لم تحافظ على متغير البقاء في القمة.

إذن فالدولة وككيان مقدس فهي عادة ما تحتاج إلى زمن من أجل قيامها، ومن أجل استمرارها وتطورها وحتى تجديد نفسها، ولهذا نجد الدول الأوروبية قد تطورت عبر العديد من القرون، فمنذ القرن الرابع عشر إلى غاية القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، ففي العديد من مراحل تطورها لم يتبلور فيها مفهوم المواطنة وحقوق الإنسان، بل أن بعض الدول الأوروبية إلى مرحلة متأخرة في منتصف القرن العشرين، حيث لم يكن للمرأة فيها أية حقوق حتى حق الانتخاب والترشح لم يكن متاحاً... الخ. ثم يأتي هؤلاء وينعتون المرأة المسلمة والدين الإسلامي بأنه قد كبت حرية المرأة وجردها من إنسانيتها لمجرد أن فرض عليها الحجاب، الاحتشام وعدم مخالطة الرجال، لكنهم في المقابل قد نسوا أو بالأحرى تناسوا وفرضوا هذا التناسي على دول العالم بقوة الاعلام والمال أن الاسلام قد أعاد للمرأة كرامتها ومجدها ومكانتها في العالم أجمع، هذا في الوقت الذي كان الغرب في زمن شكسبير وما بعده يناقشون فكرة هل المرأة إنسان ام شيء آخر؟

## 7. الدولة القومية الجديدة في عصر الرقمنة

وقد أطلقنا عبارة الدولة القومية الجديدة انطلاقاً من مصطلح الدولة القومية الذي عرفته قارة أوروبا بعد صلح واستفاليا الشهير، حيث نشأت في أوروبا بعد انتصار ملوك أوروبا وإزالتهم لنظم الإقطاع ونفوذ الكنيسة، وبزوال الرابط الديني في حكم الدولة في أوروبا، أين تم استبدال رابط الدين بالرابط الوطني والقومي القوي، ولهذا فقد صار ولاء المواطن لكيان معنوي هو الدولة ولممثلها الشرعي وهو ملك أو رئيس الدولة، بدلاً من ولاءه لرجال الكليروس الكنسيين الذين ظهر للشعوب الأوروبية آنذاك مدى استغلالهم واستخفافهم بعقول العوام، ولذلك نجد العلمانية القائمة في أوروبا اليوم بمجرد ما يذكر الدين تتبادر إلى الأذهان مرحلة عصور الظلام والتخلف، وهو في الحقيقة ما يحاول علماء الغرب أن يعمموه على كل الشرائع في العالم. بل وقد نشروا فكرة أنّ الدين أفيون الشعوب، وخصصوا لهذا الأمر المال والاعلام وكل شيء حتى تصبح كل دول العالم علمانية، إذن فالدولة القومية التي ظهرت بعد هذا الصلح التاريخي في أوروبا، إنما أوجدت وحدات قانونية متوسطة الحجم، بحيث لم تكن كبيرة كالإمبراطوريات التي يصعب التحكم فيها، ولا صغيرة الحجم كالإقطاعيات التي تؤدي إلى التناحر فيما بينها، حيث تغيب الحس الوطني والانتماء القومي، ولهذا فالحجم المتوسط للدول جعلها قادرة على تسيير أمورها بكل حزم، بالإضافة إلى قوة ملوك أوروبا في تلك المرحلة خاصة في فرنسا وإسبانيا، حيث طبقوا مبادئ ميكافلي للحفاظ على الدولة لاسيما القائل فيه: "إن الدولة تؤسس بواسطة رجال يجنحون للقوة" (نظام بركات، 2008، ص 155). فالقوة وحدها هي من يضمن لهم الولاء والطاعة وبالتالي الاستمرارية والبقاء.

بعد هذا قدّم فلاسفة العقد الاجتماعي لاسيما جون لوك و جون جاك روسو نظرية ضرورة توفر عنصر الوطنية حتى يمكن أن تؤسس الدولة القوية التي تقوم على فكرة الولاء للدولة لا للإقطاعي أو رجل الدين، بحيث أنّ فكرة ولاء المواطن للجماعة الحاكمة ذات المثل العليا سوف يضمن له حريته ورفاهيته في المركز الأول، هذا لأن الدولة لا تبنى في نظر روسو إلا على مفهومي الحرية والمساواة، كما أن الدولة الوطنية القوية هي التي ستضع لمعنى المواطنة المكانة المرموقة المرتكزة على أساسيين اثنين أولهما: قضية المشاركة الإيجابية للفرد في عملية الحكم وثانيهما قضية المساواة الكاملة بين أبناء المجتمع الواحد كلهم. (مهنّا، 2006، ص 212، 213).

لقد قدمت صفة المواطنة هذه حق الانتماء للدولة والإقامة فيها والتمتع بكل خيراتهما، كما فرضت على المواطن واجب الطاعة والاحترام للملك ولجميع مساعديه سواء المركزيين أو المحليين. وفي حقيقة الأمر فقد بقيت المجتمعات في الدول الأوروبية الحديثة تناضل من أجل بلوغ هاته الأفكار التي يسمو فيها المواطن إلى درجة الشريك في الحكم، ولكن هذا لم يكن ليتحقق إلا عبر المرور بمراحل وأزمنة طويلة، ولعل ذلك ما بدأ يتجسد بعد نهاية الحرب الباردة وانتشار العولمة على أوسع

نطاق، فانتقلت المعادلة من سمو الدولة على الفرد إلى سمو الفرد على الدولة في إطار الترويج لموجة حقوق الإنسان العالمية.

#### 8. تراجع فكرة السيادة في العالم المعاصر

لقد ظل مبدأ السيادة يشكل حجر الزاوية للقانون الدولي إلى غاية بزوغ فكرة النظام الدولي الجديد في عصر العولمة، لاسيما مع انهيار النظام الاشتراكي في نهاية القرن الماضي 1989. حيث عمل هذا النظام على الدفع نحو إضعاف سيادة معظم الدول الضعيفة، خاصة الدول التي لا تسير في الفلك الأيديولوجي للقوى العظمى، وعلى سبيل المثال ففي المجال السياسي حاولت الدول الغربية- بقيادة الولايات المتحدة- فرض مبدأ الديمقراطية وحقوق الإنسان على دول العالم الثالث وفق مبادئ النموذج الرأسمالي مما أدى في نهاية المطاف إلى تمرد العديد من شعوب هذه الدول على الانظمة السياسية. أما في المجال الاقتصادي فقد حاولت الدول الغربية العمل على تقليص دور الدولة الاجتماعي داخل الدول الفقيرة من خلال الضغط داخل المؤسسات المالية الدولية وكذلك من خلال نفوذ الشركات المتعددة الجنسيات داخل الدول على نحو أدى إلى عدم تحكم العديد من تلك الدول في قوانينها المحلية. وما زاد الطين بلة هو الدفع نحو ترسيخ سيطرة الدول الغربية على تكنولوجيا الإعلام والاتصال عبر العالم، حيث استطاعت القوى الغربية طمس الهوية الثقافية للعديد من الشعوب المتخلفة، وذلك عبر وضع العراقيل أمام السلطات والمنظمات الوطنية حتى لا تتمكن من إقامة هوية وطنية أصيلة مستقلة نابعة من ثقافة وبيئة وخلفية محلية خالصة، وهو الأمر الذي أدى الى تعقيدات غير مسبوقة وإلى استمرار حالة التخلف والتأخر. ( أبو هاني ، 2012، ص 9).

فالعولمة Globalization على الصعيد المعرفي قد أثارت إشكاليات فكرية عديدة بدأت في إطار الدراسات الاقتصادية، وامتدت إلى مختلف ميادين المعرفة وخاصة العلاقات الدولية. لدرجة أن أصبح لهذا المصطلح انتشارا كونيا غير مسبوق جعله محل اهتمام الكثير من الباحثين على اختلاف توجهاتهم الإيديولوجية ورغم تضارب المصالح والأهداف القائمة في إطار رؤية أحادية للولايات المتحدة. ( طاشمة، 2017، ص 111. 123. )

لقد اتجه العديد من الباحثين الى إعادة النظر في تحول مفهوم السيادة، عبر الانتقال من المفهوم الكلاسيكي للسيادة الذي كانت الدولة تمارسه بكل حرية على إقليمها وعلى مواطنها، الى المفهوم الحديث الذي يقلل من مطلقية مبدأ السيادة، لاسيما وأنه لم يعد ممكنا في ظل تنامي العولمة أن تمارس الدول سيادتها بكل حرية، فالعديد من الدول المعاصرة أضحت عاجزة إن لم نقل مستسلمة نسبيا الى الفواعل الجديدة في العلاقات الدولية؛ كهيمنة الشركات متعددة

الجنسيات، والأقمار الاصطناعية، والأسواق المالية العالمية، والبورصات العالمية.... وغيرها.  
(العاقب، 2017، ص 604).

وقد ورد هذا صراحة في كتاب قراصنة وأباطرة للكاتب ناعوم تشومسكي الذي روى قصة تبين مدى التجاوزات الأمريكية في العالم وهي تغذي الإرهاب الدولي في العالم الحقيقي مستندا الى قصة رواها القديس أوغسطين وهي قصة قرصان وقع في أسر الإسكندر الكبير، الذي سأله: "كيف تجرؤ على إزعاج البحر"، كيف تجرؤ على إزعاج العالم بأسره؟ فأجاب القرصان أجابة أنيقة وممتازة: "لأنني أفعل ذلك بسفينة صغيرة فحسب، فأدعى لصاً، وأنت الذي تفعل ذلك بأسطول ضخم، تدعى إمبراطوراً". يلتقط هذا الجواب بدقة معينة العلاقة الراهنة بين الولايات المتحدة ومختلف اللاعبين الصغار على مسرح الإرهاب الدولي. كما تلقي الضوء على معنى مفهوم الإرهاب الدولي في الاستعمال الغربي المعاصر، لتصل إلى قلب السعار الذي يثار حول أحداث مختارة من الإرهاب بشكل منسق حالياً، وبدرجة عالية من الكلبة، كغطاء للعنف الغربي. (تشومسكي، 1996، ص 05).

لقد قدم البروفيسور ناعوم تشومسكي تفسيراً منطقياً بأنّ القوى العظمى وبحكم امتلاكها للقوة والاعلام والنفوذ فهي تصور مسألة الدفاع عن النفس إرهاباً، والارهاب والطغيان دفاعاً عن النفس. ولنا في أحداث غزة في فلسطين المحتلة والغارات الصهيونية عليها وما نتج عنها من إبادة جماعية و ما حدث من قتل للأطفال والنساء، والمفارقة هنا هو أنّ الاعلام الأمريكي والغربي مازال يبرر ويدافع عن الظالم في مواجهة المظلوم، الأمر الذي استلزم التميز بين السيادة كمفهوم قانوني بمعنى الاعتراف للدول قانوناً بحقوقها جميعاً على قدم المساواة وبحرية تامة في أن تتخذ ما تراه مناسباً من قرارات أو من سياسات تكفل لها حماية مصالحها الوطنية، وبين مفهوم السيادة كواقع سياسي يتضمن القدرة الفعلية للدولة على إنفاذ إرادتها في المجال الدولي.

## 9. تأثير الذكاء الاصطناعي على مبدأ السيادة والامن في العلاقات الدولية

إن الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد ابتكار في خدمة المستقبل، بل أصبح حالياً يمثل البنية التحتية الجديدة لقوة وتطور الأمم وبالنسبة للجزائر فإن الرهان أصبح يتجاوز مسألة تبني التكنولوجيا ليشمل التحكم في آثارها السياسية والاقتصادية والثقافية، في عالم باتت فيه الخوارزميات والبيانات جزءاً من القرار السيادي للدول، حيث من الناحية السياسية، يطرح الذكاء الاصطناعي تحدياً مباشراً لمفهوم السيادة الرقمية. فاعتماد أنظمة ذكية غير خاضعة لحكومة وطنية، وقد يؤدي إلى تبعية تكنولوجية تمس استقلالية القرار العمومي، خاصة عندما يتعلق الأمر بإدارة البيانات الحساسة أو أتمتة قرارات ذات طابع استراتيجي. ومن هنا تبرز الحاجة إلى رؤية سياسية واضحة تجعل من الذكاء الاصطناعي أداة سيادة لا عامل هشاشة، ينما من الناحية

الاقتصادية والاجتماعية، فيمثل الذكاء الاصطناعي فرصة غير مسبوقة لرفع الإنتاجية وتحسين الأداء حيث تتطور إلى محرك للنمو الشامل، لا إلى عامل إقصاء أو تبعية جديدة. ويبقى الموقف الرسمي الجزائري يدفع نحو اللحاق بهذا الركب، وهي سائرة إلى أن تصبح عنصراً فاعلاً في هذه الثورة، لا مجرد مستهلكا لها، وذلك من خلال بناء نموذج وطني للذكاء الاصطناعي يقوم على مرتكزات السيادة، الكفاءة، وحماية الإنسان، وهو ما نادى به الرئيس الجزائري السيد عبد المجيد تبون في العديد من خطابه. (عبد الرحمان هادف، الذكاء الاصطناعي في الجزائر: رهان السيادة في زمن الثورة التكنولوجية، التلفزيون الجزائري، وعليه يبرز مجال الذكاء الاصطناعي كقطاع قائد لتحولات جوهرية في العالم، تشمل حقل العلاقات الدولية، والمفاهيم الأساسية المتعارف عليها للعلاقات بين الدول، لكن من المتوقع أن تحدث تجاوزات حادة في النظام الدولي، حيث تشمل تأثيراتها كل من الأفراد والدول على حدٍ سواء، إذ يمتد هذا التأثير إلى مفاهيم وقواعد مثل سيادة الدولة، والديمقراطية، والدولة الحارسة. بل وقبل ذلك يشهد تحولات في مفاهيم القوة والأمن، وإعادة ترتيب مكانة الدول في سلم الترتيب العالمي للدول، وسيكون من بين هذه التحولات أن تتحدد قوة الدولة، بمقدار تمكنها من إنتاج إمكانات الذكاء الاصطناعي، واستخدامها لتعويض ضعف عوامل الأمن القومي الأساسية فيها، ويفسر هذا السباق الحالي للسيطرة على موارد وقدرات التطور في حقل الذكاء الاصطناعي بين الدول الكبرى. (حسام رشيد هادي، 2023، ص 17 )

### 1.9. إعادة هندسة مبدأ السياسة وفق المنظور الرقمي

تأسيساً على ما سلف، يمكن القول إنّ إعادة هندسة المنظومة الجيوسياسية في العصر الرقمي تفرض مراجعة جذرية للمفاهيم الكلاسيكية للسلطة والنفوذ والسيادة. فلم يعد الفاعلون السياسيون التقليديون يحتكرون عملية صناعة القرار، بل أضحت النخب الرقمية تمتلك أدوات إعادة التشكيل الإدراكي والتوجيه السبيرياني للسلوك السياسي، مما يستدعي إعادة تأطير نظرية النخب في سياق يتجاوز التقسيمات التقليدية بين الدولة والمجتمع المدني، وبين المحلي والعالمي.

وفي هذا السياق، تتبدى الرقمنة ليس فقط كأداة لتمكين الفاعلين غير الدوليين، بل أيضاً كآلية ضبط وإخضاع تستند إلى تكامل متزايد بين رأس المال التكنولوجي والمجال السياسي، مما يطرح إشكاليات معقدة تتصل بإعادة إنتاج الهيمنة في أنماطها غير المرئية.

وعليه، فإنّ النظام الدولي يشهد وسيشهد إعادة تشكّل مستمرة في ضوء هذه التحولات الرقمية، مما يفرض مساءلة معمقة حول مستقبل الدولة القومية، ومآلات الفعل السياسي في ظل تمدّد الفضاء السبيرياني كحقل للصراع، ليس فقط بين القوى التقليدية، بل بين أنماط جديدة من الفاعلين الذين يعيدون رسم خرائط النفوذ بآليات غير تقليدية. من هنا، يظل التحدي المركزي

متمثلاً في مدى قدرة الفواعل المختلفة على استيعاب هذه الديناميكيات المستحدثة، وإعادة تعريف مقولات السلطة والسيادة في سياق باتت حدوده تتداخل بين الواقعي والافتراضي، وبين المادي والرقمي، على نحو يُعيد رسم معالم الجيوبوليتيك المعاصر. ( ماجد قروي، المركز الديمقراطي العربي، 18 يوليو 2025، موقع: <https://democraticac.de/?p=105627> )

في هذا الصدد فقد أولى رئيس الجمهورية الجزائرية، السيد عبد المجيد تبون، أهمية متزايدة للتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي باعتبارهما خياراً استراتيجياً لبناء اقتصاد حديث وسبيلاً حقيقياً لتعزيز السيادة الوطنية. لأنّ الثورة التكنولوجية الجارية لم تعد مسألة تقنية معزولة، بل تحولت إلى عنصر حاسم في موازين القوة بين الدول، وإلى أداة لإعادة تشكيل نماذج التنمية والحوكمة. ووفق رؤية جزائرية خاصة قائمة على فكرة تكوين نخب علمية قادرة على الابتكار وتطوير الحلول، لا الاكتفاء باستهلاك التكنولوجيا. مع ضرورة تحديث المنظومة الوطنية لحوكمة هذه التكنولوجيات، والتركيز على الامان الرقمي عبر حماية كل البيانات، وتعزيز الأمن السيبراني. كما أنّ الثقة في التحول الرقمي لا بد أن تمر حتماً عبر إطار قانوني واضح. (عبد الرحمان هادف، التلفزيون الجزائري، الذكاء الاصطناعي في الجزائر: رهان السيادة في زمن الثورة التكنولوجية)

## 2.9. الذكاء الاصطناعي وتهديد الأمن القومي للدول

يعدّ انطلاق الثورة الصناعية مع نهاية القرن الثامن عشر بمنزلة الشرارة التي غيّرت من حياة الإنسان، فمنذ تلك اللحظة، يعيش العالم في ظل تطورات متوالية في شتى المجالات. إلّا أنّ التغيير الجذري هو ما أحدثته الثورة الصناعية الرابعة الناتجة من الذكاء الاصطناعي، فقد غيرت كثيراً من المفاهيم والتصورات حول العالم، كما أنّ طريقة تدبير كثير من الإشكاليات والقضايا، أصبحت مختلفة اليوم بفعل إمكانات هذا الذكاء الخارق للعادة والذي يتجاوز في كثير من الأحيان قدرات العقل البشري، سواء في سرعة تحليل البيانات، أو في سرعة الإجابة عن الأسئلة المطروحة، أو في الطرائق المبتكرة التي يتم التعاطي معها في أي تحليل.

ينسحب الذكاء الاصطناعي على خصائص معينة، تندمج بها البرامج الحاسوبية تجعلها تحاكي القدرات الذهنية البشرية وأنماط عملها، ومن أهم هذه الخصائص القدرة على التعلم، والاستنتاج، ورد الفعل على أوضاع لم تبرمج في الآلة، الواقع أنّ الذكاء الاصطناعي، بحكم تجلياته الحالية يجعل المتابعين يطرحون أسئلة حول إمكانياته المستقبلية، وخصوصاً في ما يتصل بالتجسس، وتهديد الأمن القومي للدول، وقد لاحظت دول متعددة هذا مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا، وعبرت عن شكوكها مع التعبير عن المخاطر الممكن ورودها مستقبلاً، ولا سيما في حالات

انفلات هذه التطبيقات التي تستند إلى الذكاء الاصطناعي. (لحسن ملال وسعيد ادعبي، الذكاء الاصطناعي وتهديد الأمن القومي للدول)

## 10. خاتمة

في ختام هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية: أهمها أن مبدأ السيادة يبقى أحد المبادئ الدائمة والتي لا تتغير، فالسيادة ترتبط ارتباطاً وثيقاً من حيث طبيعتها ومدى اتساع أو ضيق نطاق تطبيقها بقدرات الدولة وإمكاناتها الذاتية، أي أن القوة - باختصار - شرط من شروط ممارسة السيادة والحفاظ عليها، وهو ما يثير في النهاية قضية العدالة الدولية على كافة الأصعدة، كيف لا وقد أصبحت الدول العظمى اليوم وبحكم سيطرتها على مداخل الذكاء الاصطناعي هي التي تسيطر وتتحكم في سيادة الدول الضعيفة وتوجهها كيفما تشاء، ولعل مجلس السلام العالمي الذي دعا إليه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في مطلع سنة 2026 وهو أحسن مثال على تقويض مبدأ سيادة الدول. بناءً على ما تم استعراضه، يمكن القول إن مبدأ السيادة المطلقة للدولة، والذي رسخته معاهدة وستفاليا لعام 1648، يمر بمرحلة تحول جذري وتراجع ملموس في ظل النظام الدولي المعاصر. لم تعد السيادة تعني الانغلاق المطلق، بل أصبحت مفهوماً ديناميكياً مشروطاً بمدى التزام الدولة بالمعايير الدولية وحقوق الإنسان.

وقد أدى ظهور العولمة، وتعاظم دور المنظمات الدولية، وبروز مفاهيم "كحق التدخل" و"بغرض حماية حقوق الإنسان أو تحت مبرر مكافحة الإرهاب، إلى قيود مدروسة على سلطة الدولة الداخلية والخارجية. وعليه فمصطلح السيادة في القرن الحادي والعشرين حتى وإن لم تزول، فإنها في الواقع العملي قد انتقلت من كونها "سيادة مطلقة" إلى "سيادة نسبية"، أين بدأ الشأن الداخلي في التداخل مع النظام الدولي بشكل لم تعرفه العلاقات بين الدول، مما حتم على الدول ضرورة تكيف أمنها القومي مع متطلبات التنسيق الرقعي العالمي المتزايد، أيضاً يمكن القول إن موجة الرقمنة الشاملة قد فرضت واقعاً جديداً أعاد تشكيل مفهوم السيادة التقليدية القائم على السيطرة الجغرافية المطلقة، ليتحول إليها نحو "سيادة رقمية" هشة ومعقدة. ساهمت في تقويض قدرة الدول على التحكم في حدودها، لاسيما في ظل التزايد الكبير لدور الشركات التكنولوجية العملاقة. ومع ذلك، فهذا الأمر لا يعني بأي حال من الأحوال تراجع مكانة الدولة القومية بقدر ما يشير إلى ضرورة قدرة الدول على الاستثمار في قدراتها الرقمية الوطنية، وتطوير أطر قانونية دولية جديدة لضمان سيادة البيانات ودعم استقلالها الرقعي في مواجهة مختلف التهديدات العابرة للحدود، فالعولمة وتدخلات المنظمات الدولية، وتكريس مبادئ هيمنة المؤسسات المالية

والشركات العابرة للقارات، هي الأمور أفقدت الدول - خاصة الدول ذات التبعية التكنولوجية- جانباً كبيراً من استقلاليتها المالية والاقتصادية وحتى الداخلية.

لم تندثر السيادة في القرن الحادي والعشرين، بل تحورت من "مفهوم مطلق" إلى "سيادة نسبية" حيث ذابت الحدود التقليدية بين الدول، وأصبح لزاماً على الدول دمج أمنها القومي ضمن سياقات عالمية تعاونية واسعة، خاضعة لقاعدة القوة "من ليس معنا فهو ضدنا" أو ما ينسب إلى أحد السياسيين الغربيين قوله: "إن لم يكن مقعدك على المائدة فأنت حتماً على قائمة الطعام"، مؤكداً من خلال مقولته خطورة خروج الدول والمجتمعات من ميدان الإنتاج واستسلامها لواقع التفاعس عن المشاركة في صناعة القرار، وقد تحدث عن هذا الأمر رئيس الوزراء الكندي صراحة في انتقاده للغطرسة التي يستخدمها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وبالتالي فحماية مبدأ السيادة يقوم بقدر اعتماده على الاهتمام بالأمن السيبراني. ومنه فقوة سيادة الدولة تبقى مرهونة بمدى امتلاك التكنولوجيا الرقمية المتقدمة الخاضعة للتطوير المستمر، بالإضافة الى تطوير منظومات قانونية تضمن الاستقلال الرقمي في مواجهة التهديدات السيبرانية العابرة للحدود، والتاريخ أثبت بأنّ دولا عملاقة (هولندا، اسبانيا، البرتغال...الخ) انهارت نتيجة عدم مراقبة جيرانها 'فرنسا، بريطانيا، ألمانيا...الخ) وما كانت تطوره من برامج وتقنيات.

## 11. قائمة المراجع

### أولاً: المراجع باللغة العربية

#### المؤلفات

- .أبو عيانة فتحي، 2004، الجغرافيا السياسية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- .ابن خلدون عبد الرحمان، 2004، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الاكبر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
- .بركات نظام وآخرون، 2008، مبادئ علم السياسة، العبيكان للنشر، السعودية.
- .الكيالي عبد الوهاب، دت، الموسوعة السياسية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
- .الهواري صلاح الدين، دت، المعجم الوسيط المدرسي، عربي عربي، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، بيروت.
- .روبرت م ماكيفر، 1984، تكوين الدولة، ترجمة حسن صعب، دار العلم للملايين، بيروت.
- . مهنا محمد نصر، 2006، تطور النظريات والمذاهب السياسية، دار الفجر للنشر والطباعة القاهرة.

ناعوم تشومسكي، 1996، قراصنة وأباطرة. الارهاب الدولي في العالم الحقيقي، ترجمة، دار حوران للدراسات والطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، دمشق.  
وضاح زيتون، 2006، المعجم السياسي، دار أسامة للنشر، عمان.  
المقالات:

بومدين طاشمة، آمال غزو، 2017، العولمة وأثرها على سيادة الدولة الوطنية، مجلة جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، مجلد 5، العدد 06، ص 111-123.  
العاقب سفيان، 2017، الدولة والعولمة نهاية سيادة الدولة الوطنية، مجلة متون، مجلد 10، عدد 4، تاريخ النشر، ص 604-614.  
علي أبو هاني، 2012، تراجع مبدأ سيادة الدولة في ظل النظام الدولي الجديد، مجلة البحوث والدراسات العلمية، مجلد 6، عدد 1، ص 216-231

#### ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

-Badrane Benlahcene, *The Socio-intellectual Foundations of Malek Bennabi's Approach to civilization*, the international institute of islamic thought, London | Washington, 2011.  
<https://iiit.org/wp-content/uploads/The-Socio-Intellectual-Foundations-of-Malek-Bennabi%E2%80%99s-Approach-to-Civilization.pdf>  
-Hans J. Morgenthau, *Politics Among Nations, The Struggle for Power and Peace*, 2 nd Edition, 1949, Chicago.  
-Maurice BASLÉ, ÉVALUATION DES POLITIQUES PUBLIQUES ET GOUVERNANCE À DIFFÉRENTS NIVEAUX DE GOUVERNEMENT, CAHIERS ECONOMIQUES DE BRETAGNE - N°2/2000.  
-Mohamed chérif Belmihoub, "LES INSTITUTIONS DE L'ECONOMIE DE MARCHÉ A L'EPREUVE DE LA BONNE GOUVERNANCE", REVUE Idara, N30, Centre de Documentation et de recherches Administratives, Alger, 2005.  
- Dictionnaire Français Larousse, 2001.

#### - المواقع الالكترونية:

- عبد الرحمان هادف، تلفزيون جزائري، 2026، الذكاء الاصطناعي في الجزائر: رهان السيادة في زمن الثورة التكنولوجية، موقع:

<https://www.entv.dz/ar/news/%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%83%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B5%D8%B7%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%B1%D9%87%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B2%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A9>

2026/03/17

. حسام رشيد هادي، 2023، مركز الجزيرة للدراسات، انظر موقع:

<https://lubab.aljazeera.net/article/the-impact-of-artificial-intelligence-in-international-relations-%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%83%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B5%D8%B7%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D9%82026/03/22>

. ماجد قروي، 2026، المركز الديمقراطي العربي، انظر موقع

<https://democraticac.de/?p=105627>

2026/01/22

- عبد الرحمان هادف، 2026، الذكاء الاصطناعي في الجزائر: رهان السيادة في زمن الثورة التكنولوجية، التلفزيون الجزائري، انظر موقع:

<https://www.entv.dz/ar/news/%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%83%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B5%D8%B7%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%B1%D9%87%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B2%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A9>

2026/01/25

- لحسن ملال وسعيد ادعبي، 2026، الذكاء الاصطناعي وتهديد الأمن القومي للدول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، موقع:

<https://caus.org.lb/%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%83%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B5%D8%B7%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D9%88%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86->

2026/03/22

- الأمم المتحدة، 2026، ميثاق الأمم المتحدة، موقع:

<https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text>

. بلال عقل الصنديد، 2026، إن لم تكن على المائدة فأنت حتماً على قائمة الطعام، موقع الجريدة الالكترونية، الكويت، أنظر موقع:

<https://www.aljarida.com/article/56936>

2026/02/26